

تقرير
الأمين العام
عن
أعمال المنظمة

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة الثالثة والثلاثون
الملحق رقم 1 (A/32/1)



الأمم المتحدة
نيويورك، ١٩٧٨

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام .
ويعني إيراد أحد هذه الرموز الاحالة الى إحدى وثائق

الأمم المتحدة

تقدير الأمان العام عن أعمال المنظمة

من أي تسوية متفق عليها . أما فيما يتصل بالمقاوضات بشأن النظام الاقتصادي الدولي الجديد فستري في القريب العاجل الطريقة التي يمكن للجمعية العامة أن تتناول بها هذه العملية وتنصي بها خطوات هامة إلى الأمام .

ويبدو ، إلى جانب ذلك ، أن العلاقات بين الشرق والغرب تمر بمرحلة إعادة تقييم لابد وأن تكون لها آثارها على كثير من المشاكل العالمية الرئيسية . وتعلق إعادة التقييم هذه ، في جملة أمور ، بطبيعة التوازن العسكري على كل من الصعيد الأوروبي وصعيد القارات الأخرى بما في ذلك استحداث منظومات جديدة من الأسلحة الاستراتيجية ووزع الأسلحة التقليدية . كما أنها تتعلق بسياسات الدول الكبرى إزاء مناطق التوتر الحالي ، ولاسيما في الشرق الأوسط وإفريقيا ، وكذلك بطريقة تناولها لوسائل العلاقات الإنسانية واحترام حقوق الإنسان . وقد أدى هذا إلى قيام خلاف على ، وأثر على جوهر العلاقات الدولية بما يتجاوز المصالح الحالصة للأطراف المعنية مباشرة ؛ لذلك فإن هذه المسألة من المسائل التي تهم المجتمع الدولي بأسره .

ومن ناحية أخرى فإن إعادة التقييم الحالية ، إذا جرى تناولها بحكمة وحنكة ، قد تتيح فرصة طيبة لاستيضاح القواعد الأساسية للتعايش السلمي والانفراج في إطار استمرار الاختلافات اليدويولوجية والسياسية الواسعة النطاق . وإنني إذ ألاحظ الجهد الذي تبذل الآن لمعالجة هذه المشاكل في عديد من المحافل الثنائية والمتعددة الأطراف ، ليراودنيأمل كبير في أن تسفر هذه الاتصالات وغيرها عن نتائج مفيدة .

وعلى الرغم من أنني سأتناول معظم هذه الموضوعات فيما بعد في هذا التقرير بمزيد من التفصيص ، فإن هناك فكرة أساسية تعد جوهرية في كل هذه الموضوعات بل وفي جميع أنشطة الأمم المتحدة تقريباً . لقد كان تاريخ الأمم المتحدة منذ

أولاً

كان عام ١٩٧٦ عام ترقب وضبط نفس في معظم ميادين النشاط الدولي . وانعكست هذه الحالة في أعمال الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة حيث مكنتنا روح الواقعية التي سادتها والرغبة العامة الواضحة في التوصل إلى حلول معقولة وسلمية من أن ننظر إلى العام القادم بقدر من التفاؤل الذي يشوبه الخدر . وكان ثمة شعور عام بأن عام ١٩٧٧ يمكن ، بل وينبغي ، أن يكون عام تقدم في المناطق الحساسة مثل الشرق الأوسط والجنوب الأفريقي وقبرص ، وكذلك في الحوار بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية حول عناصر نظام إقتصادي دولي جديد ، وفي المقاوضات التي طال أمدها بشأن قانون البحار .

وفي هذه الحالة لم يكن للتفاؤل المشوب بالخدر الذي بُرِزَ في نهاية العام ما يبرره تمام التبرير أو ما يحيطه كل الإحباط فقد ثبت أن المشاكل الرئيسية المذكورة لا تزال تتسم بالصعوبة وعسر المعالجة كما عهدها دائئراً ، واتضحت ، كما لم تتضح من قبل أخطار التأخير والتردي السريع التي تقوض إمكانية التوصل إلى حلول سليمة .

وفي الوقت ذاته ، بُرِزَت إلى مكان الصدارة على المسرح الدولي في الآونة الأخيرة مشاكل كبيرة جديدة ، قد يؤثّر بعضها فعلاً على مجالات الاهتمام الراهنة للأمم المتحدة ، بل قد يظهر مع مرور الوقت على جدول أعمال هيئات الأمم المتحدة الرئيسية . ومن بين هذه المشاكل تجد الإشارة إلى ازدياد حالات التوتر في أجزاء من إفريقيا الشماليّة والشرقية . ونظراً لأن عام ١٩٧٧ كان مثقلًا بالمشاكل ، القديمة منها والجديدة ، فقد أصبح ، دون شك ، عام قلق متزايد للمجتمع الدولي . فالجهود المبذولة لاستئناف عملية التفاوض في الشرق الأوسط لم تثمر بعد ، كما أنها لازلت ننتظر بقلق حدوث تقدم بشأن روديسيا الجنوبية وناميبيا ؛ ولم تقترب المباحثات في قبرص

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

الأساسية قائمة وفي انتظار أن تُستخدم . والمشكلة في هذه الحالات تتعلق بالإرادة السياسية لدى الحكومات في الإفادة من المؤسسات القائمة في الأغراض البناءة التي أنشئت من أجل بلوغها . وليس هناك ما يدعوه إلى الافتراض بأن مؤسسة دولية مما فيها انطوى إنشاؤها على حصافة وابتكار ، ستنجح تلقائياً في تحقيق الانسجام بين المصالح الوطنية المختلفة للدول ذات السيادة . إن الدبلوماسية البرلمانية يمكن أن تؤدي ، أحياناً ، إلى تفاقم المنازعات أو إلى تخفيف حدتها أو حسمها . ولكن الوصول بعملية التفاوض عملية اتخاذ القرارات على الصعيد الدولي إلى نتائج بناء يتضمن الاستخدام الواعي للإرادة السياسية ، بالإضافة إلى ضبط النفس والكياسة . وقد تكون عاقبة الفشل في هذا الصدد وخيمة ، لأنه قد ينطوي على عنصر غير ملموس ولكنه حيوي ، ألا وهو ثقة الحكومات في المؤسسات الدولية ؛ وذلك عامل كثيراً ما غاب عن البال عند اتخاذ المناوشة السياسية . ومن السهل إلقاء اللوم على المؤسسات الدولية بسبب أوجه القصور التي هي نتيجة مباشرة لسياسات أو أعمال متضاربة من قبل الحكومات . ولقد بدأت بعض الوكالات المتخصصة ، في الآونة الأخيرة ، في مواجهة هذه المشكلة بصورة حادة .

أما في الأمم المتحدة ذاتها ، فإن اتجاه القرارات المتخذة في بعض هيئات المداولات الرئيسية قد ترتب عليه أثر جانبي غير مقصود ، هو التردد في اللجوء إلى الأمم المتحدة في حالات نزاع معينة . ولا بدّ من التغلب على هذه المشكلة بطريقة بناءة بغية تطوير الأمم المتحدة تطويراً سليماً .

إنَّ السيادة الوطنية والمشاعر الوطنية هما عنصر حيوي في مجتمعنا ، ويمثلان ، في أفضل صورة لها ، أعلى درجة من التوازن السياسي والاجتماعي أمكن تحقيقها حتى الآن . وإن ميثاق الأمم المتحدة حقٌّ في اعترافه بهذه الحقيقة الأساسية من حقائق الحياة ، وذلك بتأكيده على الاستقلال السياسي لجميع أعضاء المنظمة ، بيد أن الأمم المتحدة هي ، أيضاً ، رمز لغاية سياسية واجتماعية أسمى وأكثر طموحاً ، ألا وهي نشوء مجتمع دولي ذي مصالح وتطلعات وولاء على نطاق أوسع كثيراً . وفي اعتقادي أننا قد بدأنا نشهد ميلاد هذا

إنشائها هو ، في المقام الأول . تاريخ بحث عن توازن ممكن بين السيادة الوطنية والمصالح الوطنية من جهة ، وبين النظام الدولي ومصالح المجتمع الدولي الطويلة الأجل من جهة أخرى . وربما كانت أفضل وسيلة لقياس مدى الفعالية التاريخية للأمم المتحدة دراسة المشاكل المعروضة عليها في ضوء هذا المعيار ومعرفة المدى الذي استطاعت المنظمة أن تبلغه في تأمين هذا التوازن الحيوي أو المساعدة على تأمينه .

وبعد مرور فترة تناولت على خمس سنوات قضيتها كأمين عام ، أشعر أنني مقتنع أكثر من أي وقت مضى بأنه يتquin علينا أن نعمد إلى إيلاء هذه المشكلة الأساسية قدرأً من الاهتمام يفوق بكثير ما نوليه لها الآن . وأنا أدرك جيداً أن حدوث تحول إعجازي مفاجئ نحو نظام عالمي جديد وأفضل هو أمر لا يمكن تصوره . ولكنني مع ذلك أعتقد أنه يجب علينا أن نعمل ، في جميع مجالات أنشطتنا ، على تيسير عملية التحول والتعجيل بها ، فمن شأن هذه العملية أن تنظم علاقات الحكومات فيما يتصل بجميع المسائل الهامة وتحقيق الانسجام فيما بينها ، متوكية في ذلك مالالمجتمع الدولي من مصالح طويلة الأجل . وينطبق هذا على نزع السلاح كما ينطبق على النظام الاقتصادي ، وعلى البيئة ، وعلى صيانة السلم .

إنَّ قائمة المشاكل العالمية تتبعث في النفس الرهبة : فهناك التصاعد السريع في سباق التسلح ، وازدياد خطر انتشار الأسلحة النووية ، ونقص الأغذية أو سوء توزيعها ، والضغط السكاني ، والخطر الذي يهدد البيئة ، واستمرار وجود الفقر على نطاق شاسع ، والتنافس من أجل السيطرة على الموارد البحرية ، ومشكلة الطاقة المعقده ، وتناقص الإمدادات من الموارد الطبيعية غير التجددية، والعلل الاقتصادية بأنواعها ، من تضخم وبطالة و مدعيونية إلى مشاكل عدم استقرار أسواق السلع الأساسية وأسوق المال .

ويتردد كثيراً أن مؤسساتنا لاتساير ما أحرزناه من تطور جغرافي سياسي وتقدم تكنولوجي . وقد يكون هذا صحيحاً في بعض الحالات ، أما في الحالات الأخرى ، فالمؤسسات

أمان في أوقات الخطر ، عندما تفشل الجهود الدبلوماسية الثانية في تحقيق أهدافها . وهي كذلك مركز الجهود الطويلة الأمد الرامية إلى علاج المشاكل الملحّة لعالم متغيّر ، ومواجهة ما ييرز من تحديات مستقبل يحتاج إلى مزيد من التكافل .

وإنّ لعلّ اقتناع بأن بإمكان دول العالم ، إذا ما أتيح لها الوقت وساحت الفرصة ، إيجاد نظام عالمي أكثر إنصافاً ومعقولية تتحد فيه دروس الماضي مع إمكانيات الحاضر الجديدة لتكوين مجتمع دولي يمكن للبشرية جمّعاء المشاركة فيه . والسؤال هو عمّا إذا كان الوقت سيتاح وما إذا كانت الفرصة ستستحسن .

ويقودني هذا إلى المهمة الرئيسية للأمم المتحدة ، ألا وهي صون السلم والأمن الدوليين ، وإلى دور مجلس الأمن ومركزه . فنحن إذا وقعنا مرة أخرى في شراك حرب عالمية ، أيّاً كانت أسبابها ، ستذهب جميع آمالنا وأحلامنا الأخرى أدراج الرياح .

إنّ كون مجلس الأمن قد عقد اجتماعات في العام المنصرم أكثر من أي وقت مضى قد يشير إلى عدم وجود بدليل حاضر لإجراءات الأمم المتحدة المسلم ببنصتها ، سواء في أوقات الأزمات الدولية أو لاحتواء المشاكل الدولية الصعبة وحلها . بيد أن من السذاجة الادعاء بأن نفوذ مجلس الأمن يتاسب مع عدد ما يعتقد من اجتماعات . بل على العكس ، فإن هناك ، أو ينبغي أن يكون هناك ، فلق عام بشأن قدرة المجلس ، في الظروف السياسية الحالية ، على الاضطلاع بالمهمة المنوطة به بموجب الميثاق : ألا وهي صون السلم والأمن الدوليين . فمن الضروري عدم الإغفاء عن قدرة المجلس على الاضطلاع بهذه المهمة الرئيسية . إن المجلس يمثل ، أو هو كان يقصد له أن يمثل ، حجر الزاوية في بناء النظام الدولي المنصوص عليه في الميثاق . ومن ثمّ فإن الطريقة التي يستخدم بها أولاً يستخدم ، واحترام قراراته أو عدم احترامها ، هي أمور بالغة الأهمية لفعالية الأمم المتحدة وموثوقيتها كأداة سلم ضرورية .

إن مجلس الأمن هيئّة دائمة النشاط تعمل بوحي من ضمير حي ، يجتمع في أعضائها التفاني في العمل ، والعرفة ، والكياسة الدبلوماسية . وما لا شك فيه أن المجلس ظل ، على

ال المجتمع . وهذا في الواقع من أهم النواحي الجذابة للعمل في الأمم المتحدة . إلاّ أنه لا ينبغي لنا أن نرکن إلى أن المجتمع الدولي سينمو من تلقاء نفسه ، إذ لا بد من حماية هذه النبتة الغضة وتغذيتها وتشجيعها إذا أريد لها أن تتجاوز الصعاب التي تكتنف سنوات نشوئها . وهذه ، في رأي ، هي المهمة الأساسية لنا جميعاً نحن العاملين في الأمم المتحدة .

ثانياً

ما هو ، بكل صراحة ، وضع الأمم المتحدة الحقيقي في شئون العالم ؟ هل هي تمثل حقيقة عنصرأً رئيسياً في السياسات الخارجية لمعظم الحكومات ؟ وهل لقراراتها ومقرراتها ومبادئها التوجيهية ، التي تمّ التوصل إليها بعد عناء ومشقة أثر قوي على سلوك الأمم ؟ وكيف تنظر الحكومات حقيقة إلى جدوى عضويتها في هذه المنظمة العالمية ؟ هذه أسئلة ينبغي مواجهتها بأمانة .

إن العضوية في الأمم المتحدة تمثل في المقام الأول إقراراً بقيام توازن بين الحقوق السيادية للدول الأعضاء ومصالحها من جانب والتزاماتها بموجب الميثاق من جانب آخر . هذا وإنني لأعتقد أن معظم الحكومات تنظر إلى اشتراكاتها في الأمم المتحدة نظرة تمتزج فيها المصلحة الذاتية القصيرة الأمد مع الاهتمام اللائق بالصالح المشترك على أمل إقامة علاقات أفضل ووضع سياسات أفضل لمستقبل قائم على التكامل . وهذا في أساسه موقف عملي لافتغلب عليه المثالية ولا الاستهانار . وهو يمثل نقطة انطلاق للبحث عن التوازن الحيوي بين المصالح الوطنية والدولية التي أسلفت ذكرها باعتبارها أهم موضوعات عملنا الأساسية .

إن الأمم المتحدة هي ، على أقل الفروض ، مكان للتأكيد العام للمبادئ والأهداف الدولية ، وهي ملجاً أخير بالغ الأهمية في أوقات الخطر والأزمات . بيد أنني أعتقد أنها قد أصبحت بالفعل أكثر من ذلك بالنسبة لمعظم الحكومات . صحيح أنها ترك أحياناً في الظل في أحداث عظيمة ، ولكنها تظل دائعاً كمؤسسة دائمة تقاد عضويتها تشمل العالم كله ، للحكومات أن تلتجأ إليها بأي نوع من المشاكل . إنها صمام

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

أنها أصعب المراحل وأنها محفوفة بأنخطار كبرى متزايدة.

ولقد كان المؤتمر الدولي لنصرة شعبي زيمبابوى وناميبيا ، الذي عقد في مابوتو ، في ايار / مايو ، دلاله بلية على التزام المجتمع الدولى بتحقيق الأهداف التي وضعها الأمم المتحدة لهذين الإقليمين . وأعتقد أن هذا الالتزام يكشف أيضاً عن إدراك الجميع أن مظاهر الجور في الأقاليم المعنية ، وما تمثله من أخطار على السلم والأمن الدوليين ، يجب أن تزال نهائياً ، وبسرعة .

ولقد بذلت الأمم المتحدة محاولات متكررة ، ولكن غير ناجحة ، للوصول إلى حل مشكلة ناميبيا . وتتطلب هذه المسألة أوسع قدر من الاتفاق على الأسس إذا ما أريد إيجاد حل مقبول وعملى . وفي الآونة الأخيرة ، قام عدد من الدول الغربية باتخاذ مبادرة في محاولة لتحرير الموقف قديماً . وإنى لأرجح بأى جهد يمكن أن يساعدنا على إحراز تقدم ونظرأ للدور القيادي الذى سيتعين على الأمم المتحدة أن تؤديه في أي حل للمشكلة ، فقد واصلت الاتصال الوثيق مع جميع الأطراف ، آخذناً بعين الاعتبار المبادئ والخطوات التوجيهية الأساسية الواردة في قرار مجلس الأمن رقم ٣٨٥ (١٩٧٦) .

لقد أصرت الأمم المتحدة دوماً على أن الحكومة الدستورية في زيمبابوى يجب أن تقوم على أساس حكم الأغلبية . وقد جددت الدولة القائمة بالإدارة جهودها لتحقيق ذلك ، وتجري وقت كتابة هذا التقرير مناقشة نشطة مع الأطراف بشأن مقتربات جديدة للتوصل إلى تسوية ؛ في حين أن الزعامء الإفريقيين ، وخاصة زعماء دول المواجهة ، وغيرهم من الوسطاء ، يواصلون البحث عن حل مقبول . وخلال ذلك ، أدت أعمال العدوان الخطيرة من جانب القوات الروidisية ضد موزامبيق ، والأعمال العدائية ضد بوتسوانا وزامبيا ، إلى إبراز المسألة برمتها على نحو حاد ، وإلى تأكيد خطورتها وضرورة تكثيف جهودنا للتوصل إلى حل سريع .

وفي جنوب إفريقيا ، تستمر سياسة الفصل العنصري كما يستمر ما يصحبها حتماً من العنف المؤسف وخسارة الأرواح .

مر الأعوام ، يتعلم من التجربة ، وينحسن وبالتالي من أساليب عمله . فقد أدى المجلس في مناسبات عدة في الماضي أنه أداة فريدة القيمة في ترجيح كفة السلام على كفة الحرب . ييد أن صوت المجلس يكون أحياناً أقل وضوحاً . بل أنه لا يسمع البته في بعض المناسبات الفاجعة ، أو هو لا يسمع إلا بعد وقوع الكارثة فيبدو في موقف المشارك في جريمة بالتسهيل عليها بعد وقوعها .

وإني لأعلم أن هناك أسباباً سياسية عملية لهذه النقصان وأن الحكومات تحتفظ بالحق في الاستفادة من مجلس الأمن أو إهماله ، حسب مشيئتها ، ولا يهمني إلا أن أكرر هنا أن مثل هذه المواقف حافلة بالخطر ، فهي قد تؤدي بنا إلى ظرف تصبح الحاجة فيه إلى المجلس ماسة ، في حين يكون المجلس أضعف من أن ينهض بمسؤولياته . ولا ينبغي أن تغرب عن بالنا تجربة عصبة الأمم المتحدة المريضة . ولهذا فاني أعتقد أن دعم مركز مجلس الأمن وسلطته ، واحترام قراراته ينبغي أن يكون من الشواغل الرئيسية المستمرة لجميع الحكومات .

ثالثاً

أما عام ١٩٧٧ فقد جاء محملاً بالتطورات الكبرى . والتطلعات الكبرى يمكن أن تكون خطرة إذا جاءت الأحداث مخيبة لها . فالحالات التي تبدو مبشرة بالخير يمكن إذا ما تعرفت ، أن تؤدي إلى ردود فعل عنيفة ، وهذه بدورها يمكن أن تصبح ، بسرعة وعلى غير توقع ، موضع تهديد للسلم والاستقرار في العالم . فإذا لم تقدم خطوات كبرى إلى الأمام فإننا سنواجه مثل هذا الخطر في أجزاء عده من العالم في المستقبل غير البعيد .

ومن بين المسائل السياسية التي تواجه المجتمع الدولى ، إستحوذت مشاكل الجنوب الإفريقي التي ظلت دون حل على اهتمام يساوي أو يفوق الاهتمام بأية مشاكل أخرى . فقد كان هناك الكثير من النشاط ، وبعض التحرك ، بشأن روidisيا الجنوبية وناميبيا ومسألة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا . وتم إعلام الرأي العام وتحريكه إلى مدى أكبر من ذي قبل في صدد هذه المشاكل . وهذا في حد ذاته تطور بناء ، ولكن المراحل الأخيرة من إنهاء الاستعمار في إفريقيا ثبتت

الأوسط ، وجهود الجوانب الأخرى المهمة بمساعدة الأطراف على السير قدماً نحو تحقيق تسوية عادلة وسلامية . وكان ثمة شعور سائد أن مؤتمر جنيف قد يستأنف في الصيف الثاني من هذا العام .

ولقد زرت المنطقة في أوائل شباط / فبراير لاتحدث مع جميع الأطراف المعنية . وكان هدفي المباشر هو أن أبحث السبل والوسائل لإعادة عقد مؤتمر جنيف ، ولكن محادثاتنا بالطبع شملت جميع تعقيدات مشكلة الشرق الأوسط . وقد خلصت في ذلك الحين إلى أنه وإن كان جميع المعنيين يرغبون رغبة جادة في التحرك نحو تسوية عن طريق التفاوض ، إلا أن الافتقار إلى الثقة ، إلى جانب الشكوك والمخاوف المتبادلة لدى جميع الأطراف ، تمثل حاجزاً هائلاً يعتري من إحراز التقدم . وقد بدا أن الجميع يدركون أن هناك فرصة لاستئناف مفاوضات ذات معنى ، وأنه إذا لم يتم انتهاز هذه الفرصة فإنه من شبه المؤكد أن الحالة ستتدحرج ، مما يؤودي إلى عواقب يتذرع تقديمها لا بالنسبة للشرق الأوسط وحسب ، بل للمجتمع الدولي برمتها .

وقد ذكرت في التقرير الذي قدمته إلى مجلس الأمن بشأن الموضوع في شباط / فبراير ١٩٧٧ ، أن العقبات التي تعرّض لإعادة عقد مؤتمر جنيف هي عقبات لا يمكن التغلب عليها بوسائل إجرائية بحتة ، إذ أن الأمر يستلزم من جميع الأطراف ، تغيير في الموقف ينطوي على اعتراف متبادل بشرعية مطالب الأطراف المختلفة بأشكال مناسبة وبضمانات كافية ، كما ينطوي أيضاً علىبذل جميع الأطراف جهداً لوضع تعريف أوضح لشكل أية تسوية سلمية نهائية في الشرق الأوسط .

ومنذ ذلك الحين استمرت الاتصالات على مختلف المستويات بغية العثور على وسيلة لإعادة عقد مؤتمر جنيف في ظروف تمكنه من العمل على نحو بناء وفعال ؛ وقد تحقق قدر من التقدم في توضيح المتطلبات الأساسية لإمكانية إقامة علاقات طبيعية بين إسرائيل وجارتها العربية . وهناك بالفعل اتفاق لدى المجتمع الدولي على أن العناصر الجوهرية لتحقيق سلم عادل و دائم في الشرق الأوسط يجب أن تقوم على

ولن يمكن التوصل إلى حل لهذه «الجريمة ضد ضمير الإنسانية وكرامتها» ، كما أسمتها الجمعية العامة ومجلس الأمن ، ما استمر تسلكه جنوب إفريقيا بالسياسات التي تستبعد أغلبية السكان من الحياة السياسية في البلد . والتي تؤدي إلى سجن كثير من زعمائهم الذين يحظون بالاحترام والاعتراف ، أو منع نشاطهم . إن مثل هذه السياسات لا يمكن إلا أن تسبب زيادة الحرب الأهلية والغضب الدولي وأضمحلال فرص المصالحة الوطنية السلمية . وما يبعث على التشجيع أن تعبئة الرأي الدولي ضد الفصل العنصري تستمرة بنجاح ؛ وقد كان آخر الجهود لتحقيق ذلك المؤتمر العالمي لمناهضة الفصل العنصري الذي عقد في لاغوس في الشهر الماضي ، ييد أن الخطر يظل عظيماً والوقت قصيراً جداً .

كما أن الصراعات ، أو الصراعات المحتملة في أجزاء أخرى من القارة الإفريقية تسبب القلق الجدي . وفي حين أن معظمها ما زال حتى هذه اللحظة داخلاً في اختصاص منظمة الوحدة الإفريقية ، إلا أن احتمال اتساع نطاقها يمثل خطراً محتملاً ودائماً على السلم الدولي . وفي بعض الحالات جرى إعلام الأمم المتحدة بالحالة ، أو تلقت الأمم المتحدة رسائل من الأطراف المعنية . ولكن في معظم الحالات لم تقم الدول المعنية رسمياً بعرض مصاعبها على المنظمة . وتحظى جهود الدول الإفريقية حل المشاكل الخاصة بها بتأييد واسع النطاق من المجتمع الدولي ، كما أن آية دلائل على ازدياد التوتر ، أو اتساع التورط هي بالطبع أمر يثير قلق الجميع . وعلى أي حال ، وكما أوضحت المادة الثانية والخمسون من الميثاق ، فإن مسؤوليات الأمم المتحدة عن حفظ السلام والأمن الدوليين تكمل جهود التنظيمات الإقليمية ولا تتنافس معها .

وفي الشرق الأوسط أيضاً ، حل هذا العام وهو يحمل في ثناياه شعوراً سائداً بأن إحراز تقدم حقيقي نحو تحقيق تسوية سلمية قد يكون أمراً قريباً المنال ، إذ أن التعبير عن الرغبة في السلم من جانب الجميع لم يبلغ قط هذه الدرجة من الواضح خلال السنوات الأخيرة . وساد مناخ من الاعتدال والتعقل ، وبذا هذا المناخ مواطياً لجهود الأمم المتحدة ، وجهود رئيسى مؤتمر جنيف لسلم في الشرق

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

النار ، بين الأطراف المعنية تحت رعاية مناسبة ، تهدف إلى إقامة سلم عادل و دائم في الشرق الأوسط ». وفي الفترة التي تخللت ذلك منذ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ ، جرت محاولة لتطبيق مناهج مختلفة للمساعدة في العمل على تحقيق سلم عادل و دائم في الشرق الأوسط ، ييد أنه لم يتم على الرغم من هذه المنهاج تحقيق أي تقدم ذي شأن في معالجة القضايا الأساسية التي ينطوي عليها الأمر . وعلى ذلك فإن الوقت قد يكون مناسباً لمحاولة إجراء إعادة تقييم عامة لأفضل الطرق لتنشيط عملية التفاوض ومواصلتها . ومن الواضح أنه سيتعين ، في أي عملية لإعادة التقييم ، مراعاة المصالح الحيوية للمجتمع الدولي في تحقيق سلم عادل و دائم في الشرق الأوسط .

وأياً كانت الصعاب فإنه لا يمكن أن يكون ثمة شك في أن استمرار الجهود في الشرق الأوسط يفرض مخاطر متزايدة على المجتمع الدولي ، وكذلك على الأطراف نفسها . ولقد أصبح أمراً عاجلاً و حيوياً ، أكثر من ذي قبل ، أن تحافظ الأطراف على روح الاعتدال والواقعية وأن توجه تلك الروح إلى عملية التفاوض الشاقة الطويلة . وإذا لم يحدث ذلك ، فاني أخشى جداً من أن نواجه أزمة دولية كبرى في المستقبل غير البعيد .

وعلى الرغم من وقف إطلاق النار الذي وضع حدأً للحرب في لبنان في شهر تشرين الثاني / نوفمبر الماضي ، فإن التوتر لايزال قائماً وخاصة في جنوب ذلك البلد . ومع أن هذه الحالة الحساسة جداً ، والتي يحتمل أن تنفجر ، ذات آثار دولية هائلة في الإطار الأعم لمشكلة الشرق الأوسط ، فإن معالجتها تستمر في معظم الأحوال على أساس إقليمي : وكان اشتراك الأمم المتحدة فيها قاصراً في معظم على المساعدة الإنسانية . ويباصل مراقبو الأمم المتحدة العسكريون تنفيذ وظائفهم المحدودة في ظروف من الصعوبة الشديدة والخطر المائي . ومن الأمور ذات الأهمية الحيوية لصالح لبنان ولصالح السلم في المنطقة معاً أن تتطور عملية المصالحة بين مختلف الطوائف التي يشملها الأمر في المنطقة تطوراً سريعاً وفعلاً . ولا يمكن أن تتراجع هذه العملية مع استمرار القتال في الجنوب ولذلك فإني أناشد جميع الأطراف المعنية أن تؤازر الجهود التي تبذل الآن لتحقيق وقف إطلاق النار .

أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وعلى أن أي اتفاق لن يكون قابلاً للبقاء إذا لم ينص على إنشاء وطن للشعب الفلسطيني بشكل أو آخر .

بيد أننا لم نتوصل بعد إلى إحراز تقدم مؤكداً نحو إعادة عقد مؤتمر جنيف . فالمشكلة الحالية في هذا الصدد لا تزال مسألة تمثيل مصالح وحقوق الشعب الفلسطيني ، واشترأك منظمة التحرير الفلسطينية في هذا الصدد . ولكنني ما زلت آمل في إمكانية التغلب على هذه الصعوبة في نهاية المطاف ؛ إذ أن رفض طرف أو آخر الاعتراف بالطرف الآخر أو الأطراف الأخرى في أي نزاع ليس من الأمور التي ينفرد بها الشرق الأوسط . فقد نشأت مشاكل مشابهة في الماضي ، وتم التوصل في عدد من الحالات إلى حلول عن طريق وضع ترتيبات مناسبة توافق على اعترافات الأطراف وتتضمن في الوقت نفسه مصالحها الأساسية .

وفي الوقت نفسه حديث بعض الزيادة في التوتر في المنطقة . فقد اخذت حكومة إسرائيل مؤخراً بعض التدابير فيما يتصل بالضفة الغربية وقطاع غزة الواقعين تحت الاحتلال ، وهي تدابير كانت موضع احتجاج شديد من جانب الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، التي اعتبرت هذه التدابير عملاً متعمدة تعزز الاحتلال الإسرائيلي وتهدم الطريق للضم . ووقع أيضاً عدد من حوادث تغيير القنابل في إسرائيل والأراضي المحتلة ، وادعت مختلف المنظمات الفلسطينية المسئولية عنها . وإنى أنظر إلى التطورات الأخيرة بقلق عميق . فمن الأمور ذات الأهمية الحيوية ، في المرحلة الحرجية الحاضرة التي يمر بها البحث عن سلم عادل و دائم في الشرق الأوسط ، أن تتمكن كافة الحكومات والأطراف المعنية عن أية تحركات من شأنها أن تزيد من التوتر أو تؤثر في الجهود الجارية لاستئناف عملية التفاوض .

ولقد مضت الآن قرابة أربع سنوات منذ أن اعتمد مجلس الأمن القرار ٣٣٨ (١٩٧٣) الذي دعا المجلس فيه الأطراف المعنية إلى البدء فوراً بعد وقف إطلاق النار في تنفيذ قرار المجلس ٢٤٢ (١٩٦٧) بكافة أجزاءه . وقرر المجلس أيضاً أن « تبدأ مفاوضات فورية ، ومتزامنة مع وقف إطلاق

الجوهري أن يتتجنب الطرفان أي مزيد من الإجراءات التي يمكن أن تزيد من سوء الحالة ، بما في ذلك التغييرات في الوضع الراهن للمناطق المتنازع عليها والمنطقة الواقعة على طول خطوط وقف إطلاق النار . وعلى الرغم مما تواجهه كافة الأطراف المعنية في هذا الصدد من مصاعب سياسية فعلية ، فإني أرجو ملخصاً أن يمكن تقديم ما يلزم من التنازلات والحلول الوسط من أجل إحراز تقدم نحو تحقيق حل مرض مشكلة قبرص .

إن الأوضاع في الجنوب الإفريقي وفي الشرق الأوسط وفي قبرص أوضاع خطيرة في حد ذاتها ولها آثار بالغة الأهمية بالنسبة للسلم والأمن الدوليين . وفي جميع هذه الحالات يبدو أن النهج المتعدد الأطراف الذي تتبعه الأمم المتحدة ، والذي تكلمه الجهود الثنائية والمبادرات من جانب مختلف جمادات الدول الأعضاء ، يوفر أفضل السبل للبقاء على الزخم اللازم لتحقيق التسوية . وفي نفس الوقت توادي الأمم المتحدة مهمة يومية لا غنى عنها في الحفاظة على المدورة على طول خطوط التربيع الحتمي في الشرق الأوسط وقبرص . وهذا الجهد الجوهرى لا يلقى الكثير من الدعاية الإعلامية ، ويؤخذ على أنه قضية مسلمة إلى حد ما ، إلا إذا ساءت الأحوال . وهو أيضاً عبء هائل جداً على المنظمة وعلى الدول المشاركة . وإن الخدمات اليومية الجوهرية التي تواديها منظمتنا وأعضاؤها لصون السلم الدولي لا ينبغي أن تسقط في زوايا النسيان .

إن المخاطر كبيرة جداً في جميع الحالات الثلاث التي ذكرتها ، وإن الأمور لن تنذر على نحو متزايد بخطر الفشل . وإنني أرجو بأكبر قدر من الإخلاص للجهود العظيمة ، التي تبذل الآن عن طريق الأمم المتحدة وغيرها لحل المشاكل الأساسية ، أن تؤتي ثماراً قبل نهاية العام . وإذا لم يحدث ذلك فإني أخشى أن يbedo عام ١٩٧٨ عام خطر وعدم استقرار المجتمع الدولي .

رابعاً

لقد قلت مراراً إنه لا يمكن للأمم المتحدة أن توادي عملها بفعالية على أساس الميثاق مالم يتحقق تقدم كبير في

وفي قبرص ، كما في الشرق الأوسط ، كان التقدم المحرز نحو سلم عادل و دائم بطبيعة الدرجة تدعو إلى خيبة الأمل ، في حين أن قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم تواصل المساعدة على استمرار المدورة . وفي أوائل هذا العام أثيرة الآمال في تحقيق تسوية للقضايا الأساسية عندما وافق زعماء الطائفتين ، لأول مرة منذ عام ١٩٦٣ ، على الاجتماع وجهاً لوجه . وقد اجتمع الأسقف الراحل مكاريوس والسيد دنكتاش مرتين تحت رعاية الأمم المتحدة ، واتفقا في ثاني هذين الاجتماعين ، الذي عقد تحت رئاستي ، على استئناف المحادثات فيما بين الطائفتين ، وعلى مبادئ توجيهية عامة لمقاصدهما ، تفضي بإنشاء جمهورية اتحادية تتألف من الطائفتين في قبرص ، وفي المحادثات التي جرت بعد ذلك في فيينا ، قدم الطرف القبرصي اليوناني إقتراحات عن الجانب الإقليمي للمشكلة ، وقدم الطرف القبرصي التركي مقترنات عن جانبه الدستوري . ومع ذلك ظلت الفجوة بين الموقفين واسعة في فيينا ، وتعين مواجهة الحقيقة المتمثلة في أن الجانبين لم يجدا من الممكن حتى ذلك الوقت أن يتقدما في بياناتها المعتبرة عن مواقف متعارضة إلى مرحلة المفاوضات المفيدة . ولا يزال يتعين على الجانبين أن يستكملا صياغة مقترنات محددة بشأن إحدى المسائل البالغة الأهمية ، وهي مسألة الجانب الإقليمي . وبعد وفاة الرئيس مكاريوس في الشهر الماضي ، ظهرت صعوبات إضافية ، بما في ذلك صدور بيانات من أحد الجانبين تتساءل عن إمكانية متابعة عملية التفاوض طالما أن حكومة قبرص تواصل التمتع بالاعتراض العام .

وانيأشعر بالقلق العميق إزاء الاتجاه نحو التشدد في المواقف ، وإزاء حالات الامتناع الواضح عن التنفيذ الكامل للتعهدات والالتزامات التي جرى الإضطلاع بها بحرية على أعلى المستويات خلال المحادثات ، وهو اتجاه قد يهدد ، إن لم تتغير وجهته ، مفهوم التسوية القائمة على المفاوضات ذاتها . ولقد اضطلاع ، أنا وممثل الخاص في قبرص ، بمشاورات مع جميع الأطراف المعنية في جهد متجدد لوضع أساس لتشييط البحث عن تسوية دائمة وعادلة ، تقوم على أساس إجراء مفاوضات حرة بشأن مشكلة قبرص بين الطائفتين تحت رعايتي . وإذا أريد لهذا الجهد أن ينجح ، فإن من

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

معروفة جداً . فعَّ أَنْهُ يُوجَدُ بِالْفَعْلِ مِنْذُ سُنُواتٍ كثِيرَةٍ مُخْزُونَاتٍ مِنَ الْأَسْلَحَةِ النُّوَفِيَّةِ كَافِيَّةً لِتَدْمِيرِ الْعَالَمِ مَرَاتٌ عَدَدَةٌ ؛ زَادَ عَدْدُ الرَّؤُوسِ النُّوَفِيَّةِ فِي الْأَعْوَامِ الْمُتَانِيَّةِ مَاخِضَهُ خَسْهَةُ أَصْعَافِ مَا كَانَ عَلَيْهِ . وَيَجِدُ بِاسْتِمرَارِ تَنوِيعِ هَذِهِ الْأَسْلَحَةِ وَتَحْسِينِ أَدَائِهَا . وَيَتَلاشِي بِاطْرَادِ الْحَطَّ الْفَاصِلِ بَيْنَ اسْتِخدَامِ الْأَسْلَحَةِ النُّوَفِيَّةِ أَوِ الْأَسْلَحَةِ التَّقْلِيْدِيَّةِ ، فِي حِينَ يَتَزايدُ كُلُّ عَامٍ خَطَرُ انتِشارِ الْأَسْلَحَةِ النُّوَفِيَّةِ عَلَى نَطَاقٍ أَوْسَعَ مَعَ انتِشارِ مَعْرِفَةِ التَّكْنُولُوْجِيَا . وَتَزَادُ الْأَسْلَحَةِ الْمُسَاهَةُ بِالْتَّقْلِيْدِيَّةِ تَطْوِرًا وَفَتْكًاً . وَمِنَ الْوَاضِحِ أَنَّهُ يَلْزَمُ الْقِيَامَ بِاسْتِمرَارِ بَدْرَاسَةِ وَتَقْيِيمِ مَشَاكِلِ الْأَسْلَحَةِ النُّوَفِيَّةِ ، بِمَا فِي ذَلِكَ عَدْمِ انتِشارِهَا ، إِذَا مَا أَرِيدَ تَكِينَ الْمُجَمَعَ الدُّولِيَّ مِنَ الْمُضِيِّ قَدْمًاً . وَتَعُدُّ الْوَكَالَةُ الدُّولِيَّةُ لِلطاقةِ الْفَدَرِيَّةِ إِحْدَى الْأَدَوَاتِ الْمُتَاحَةِ لِلْحَدِّ مِنْ بَعْضِ الْأَخْطَارِ فِي هَذِهِ الْمَجَالِ .

وَيَحْدُثُ هَذَا كَلِهُ فِي عَالَمٍ يَقْبِلُ هَدْفَ إِقَامَةِ نَظَامٍ اقْتَصَادِيٍّ دُولِيٍّ جَدِيدٍ ، وَيُعْتَاجُ إِحْتِيَاجًاً مَاسِّاً إِلَى جَمِيعِ طَاقَاتِهِ وَمَوَارِدِهِ لِمُوَاجِهَةِ مُجَمَوعَةٍ مِنَ الْمَشَاكِلِ الْبَشَرِيَّةِ الْمُلْحَةِ . فَقَدْ بَلَغَ الْإِنْفَاقُ الْعَسْكَرِيُّ الْعَالَمِيُّ السَّنِويُّ طِيلَةَ سُنُواتٍ عَدَدَ حَوْالِي ٣٠٠ بِلِيُونٍ دُولَارٍ . وَبَلَغَ فِي مَقَابِلِ ذَلِكَ إِنْفَاقُ مَنظَمَةِ الصَّحَّةِ الْعَالَمِيَّةِ طِيلَةَ ١٠ سُنُواتٍ ٨٣ مِلْيَوْنَ دُولَارٍ لِاستِئْصالِ الْجَدْرِيِّ مِنَ الْعَالَمِ ، وَهُوَ مَبْلَغٌ لَا يُكَافِي لِشَرَاءِ قَادِفَةٍ حَدِيثَةٍ أَسْرَعَ مِنَ الصَّوْتِ . وَيَتَعَرَّثُ بِسَبِيلِ نَقْصِ الْمَوَارِدِ الْمَالِيَّةِ بِرَنَامِجٍ تَلَكَّهُ الْمُنْظَمَةُ الرَّاهِيُّ إِلَى اسْتِئْصالِ الْمَلَارِيَا وَالَّذِي تَقْدِرُ تَكَالِيفُهُ بِمَبْلَغٍ ٤٥٠ مِلْيَوْنَ دُولَارٍ ، أَيْ مَا يُوازِي نَصْفَ مَا يَنْفَقُ يَوْمَيًّا عَلَى الْأَغْرِيَاضِ الْعَسْكَرِيَّةِ . وَفِي عَالَمٍ تَعُدُّ فِيهِ الْقَدْرَةُ الْعَلَمِيَّةُ وَالْتَّكْنُولُوْجِيَّةُ مِنَ أَسْسِ بَنَاءِ الْمُسْتَقْبِلِ ، يَخْصُصُ لِلْأَغْرِيَاضِ الْعَسْكَرِيَّةِ ٢٥ فِي الْمِائَةِ مِنَ الْعَامِلِينَ فِي مَجَالِ الْعِلْمِ فِي الْعَالَمِ ، وَ٤٠ فِي الْمِائَةِ مِنْ جَمِيعِ نَفَقَاتِ الْأَبْحَاثِ وَالْتَّنْمِيَّةِ .

وَلِيَسْتَ هَذِهِ إِلَّا مَثَلَةً قَلِيلَةً عَلَى الْأَعْبَاءِ الْمُلْقَأَةِ عَلَى عَاتِقِ التَّنْمِيَّةِ الْاِقْتَصَادِيَّةِ لِجَمِيعِ الدُّولِ بِسَبِيلِ إِخْفَاقِنَا فِي تَحْقِيقِ تَقْدِمِ ذِي شَأْنٍ فِي مَجَالِ نَزَعِ السَّلَاحِ . وَمِنْ ثُمَّ فَإِنَّ نَزَعِ السَّلَاحِ يَجِدُ أَنْ يَكُونُ جَزءًا هَامًا مِنْ جَهْوَدَنَا لِإِقَامَةِ نَظَامٍ أَفْضَلَ لِلْسَّلَمِ وَالْأَمْنِ الدُّولِيِّينِ ، وَأَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ جَزءًا هَامًا مِنْ جَهْوَدَنَا الرَّاهِيَّةِ إِلَى إِعْدَادِ تَشْكِيلِ نَظَامِ الْعَالَمِ الْاِقْتَصَادِيِّ وَالْاِجْتِمَاعِيِّ .

مِيدَانُ نَزَعِ السَّلَاحِ . فَبِدُونِ مَثَلِ هَذِهِ التَّقْدِمِ لَا يَعْكِنُ قِيَامُ نَظَامٍ عَالَمِيٍّ عَلَى أَسَاسِ الْمَسْؤُلَيَّةِ الْجَمَاعِيَّةِ وَالثَّقَةِ الدُّولِيَّةِ . إِنَّ مَسَأْلَةَ نَزَعِ السَّلَاحِ وَثِيقَةَ الْعَصْلَةِ بِعَشْكَلَةِ النَّظَامِ الدُّولِيِّ ، إِذَا أَنَّهُ فِي الْبَيْتَةِ الَّتِي يَتَفَشِّي فِيهَا سَبَقُ التَّسْلِحِ تَتَجَهُ الْأَعْتَباَرَاتُ الْعَسْكَرِيَّةُ وَالْاِسْتَراتِيجِيَّةُ إِلَى تَشْكِيلِ الْعَلَاقَاتِ الْعَامَةِ بَيْنَ الدُّولِ ، فَتَوَثِّرُ عَلَى جَمِيعِ الْعَلَاقَاتِ وَالْمَعَالِمِ الْأُخْرَى ، وَتُصَبِّبُ الْاِقْتَصَادَ بِالْأَضْطَرَابِ . لَقَدْ تَعُودَنَا عَلَى العِيشِ فِي ظَلَّ حَالَةِ غَيْرِ طَبِيعِيَّةٍ إِلَى حَدٍ بَعِيدٍ ، حِيثُ نَكَادُ نَقْبِلُ شَبَعَ الْأَسْلَحَةِ النُّوَفِيَّةِ ، وَالْمَكَدَسَاتِ الْكَبِيرَةِ الْمُتَزايدَةِ مِنَ الْأَسْلَحَةِ الْتَّقْلِيْدِيَّةِ وَكَأَنَّهَا شَيْءٌ طَبِيعِيٌّ كَضَبَوِ النَّهَارِ . وَلَا يَعْكِنُ فِي ظَلَّ هَذِهِ الْحَالَةِ غَيْرِ الصَّحِيحَةِ تَعَامِلًا ضَمَانَ احْتِرَامِ الْاِسْتَقْلَالِ وَالسِّيَادَةِ الْوَطَنِيَّينِ ، وَتَساوِيِ الْحَقُوقِ ، وَعَدْمِ الْمَجوِعَةِ لِلْقُوَّةِ أَوِ التَّهْدِيدِ بِهَا ، وَحقِّ كُلِّ شَعْبٍ فِي تَقْرِيرِ مَصِيرِهِ ، بِاعتِبَارِهَا الْمَبَادِئِ الَّتِي اتَّفَقْنَا ، مِنْذُ أَمْدٍ بَعِيدٍ ، عَلَى وجُوبِ قِيَامِ النَّظَامِ الدُّولِيِّ عَلَى أَسَاسِهَا . بِيَدِ أَنْ مِنَ الْوَاضِحِ أَنَّ الْعَالَمَ مَا يَزَالُ يَبْحَثُ دُونَ جَدْوِيٍّ عَنْ مَفْتَاحِ حلِّ هَذِهِ الْمَشَكَلَةِ الْمَصِيرِيَّةِ .

وَقَدْ تَحَقَّقَتْ مِنْذُ الْحَرَبِ الْعَالَمِيَّةِ الثَّانِيَّةِ فِي هَذِهِ الْمَجَالِ مَنْجَزَاتٍ مُتَوَاضِعَةً . بِيَدِ أَنَّهُ هَذِهِ الْمَنْجَزَاتُ تَتَمَثَّلُ فِي الْحَدِّ مِنَ الْأَسْلَحَةِ لَا فِي نَزَعِ السَّلَاحِ ، أَوْ فِي تَنْظِيمِ الْمَنَافِسَةِ وَالْحِيلَوَلَةِ دُونَ وَقْعِ بَعْضِ التَّطَوُورَاتِ غَيْرِ المَرْغُوبِ فِيهَا ، لَا فِي خَفْضِ مَنْظَوِمَاتِ الْأَسْلَحَةِ الْمَاهِمَةِ خَفْضًا كَبِيرًاً . وَيَتَضَعُ الْآنَ بِصُورَةِ مَطْرَدَةِ أَنَّ اتِّبَاعَ هَذِهِ الْهَرَجِ لَا يُكَافِي إِطْلَاقًا فِي وَقْفِ مَدِ سَبَاقِ التَّسْلِحِ حِيثُ يَتَجَهُ التَّطَوُورُ التَّكْنُولُوْجِيُّ دَائِمًا إِلَى السَّيِّرِ بِخَطْيِ أَسْرَعِ مِنْ خَطْيِ الْمَفَاوِضَاتِ . إِنَّا لَا يَعْكِنُ أَنَّ نَقْبِلَ دُونَ مَرَأَةٍ أَنْ يَكُونَ مِنَ السَّهَاتِ الدَّائِمَةِ لِلْحَيَاةِ إِمْكَانِيَّةُ السِّيَطَرَةِ دَائِمًا عَلَى التَّطَوُورَاتِ الْعَسْكَرِيَّةِ الْجَدِيدَةِ فِي ظَلِّ تَوازِنٍ ثَابِتٍ لِلرَّدِّ الْمُتَبَادِلِ أَوِ الْمُتَعَدِّدِ . وَإِذَا مَا ظَلَّ دَأْبُنَا الْاِكْتِفَاءَ بِمَحَاوِلَةِ تَنْظِيمِ سَبَاقِ التَّسْلِحِ وَدُونَ اتِّخَادِ قَرَارِ حَاسِمٍ بِشَأنِهِ ، مَكْتَفِينَ بِعَلاَجِ الْأَغْرِيَاضِ بَدَلًاً مِنَ الْأَسْبَابِ الْكَامِنَةِ وَرَاءِهَا ، فَإِنَّا نَخَاطِرُ بِيَوْجُودِنَا .

إِنَّ مَشَكَلَةَ إِيجَادِ تَوازِنٍ عَلَيِّيٍّ بَيْنَ الْمَخَاوفِ وَالْمُشَوَّاغِلِ الْوَطَنِيَّةِ وَالْمَصَالِحِ الطَّوِيلَةِ الْأَجْلِ لِلْمَجَمِعِ الْعَالَمِيِّ ، هِيَ أَشَدُ مَا تَكُونُ حَدَّةً فِي مَجَالِ نَزَعِ السَّلَاحِ . وَحَقَّاتِنَ الْحَالَةِ الْرَّاهِنَةِ

حيوية . ففي إمكانها ، بل ينبغي لها ، أن تقوم بدور هام في اتباع نهج شامل إزاء نزع السلاح يستهدف تحقيق نزع حقيقى للسلاح في إطار نظام عالمي ، يكون في الوقت نفسه واقعياً فيما يتعلق بالإمكانيات العملية ، بما في ذلك الأخطار المتتصاعدة لاستمرار جمود الحاله .

لهذه الأسباب جميعاً قررت الجمعية العامة الدعوة إلى عقد دورة استثنائية معنية بنزع السلاح . ولكن إذا أريد لهذه المبادرة النجاح ، فلا بد من الإعداد الجيد للدورة ، ومن مشاركة الرأي العام العالمي الوعي ، فالربيب أن هذين العاملين هما من الشروط الأساسية الهامة لتحقيق أي تقدم في هذا الشأن .

إن المهمة التي أمامنا مهمة بالغة الصعوبة والتعقيد ، ولكن أمني البشرية أمني كبار . واني لأمل أن تسكن الأمم المتحدة في الأعوام القادمة من إبداء تصمييمها الجماعي على تحقيق هذه الأمانى .

خامساً

تنص المادة الأولى من الميثاق صراحة على تعزيز وتشجيع حقوق الإنسان للجميع ، باعتبار ذلك من مقاصد الأمم المتحدة الأساسية . وقد تركز في العام الماضي اهتمام دولي متزايد على مسألة حقوق الإنسان عامة ، وعمل الأمم المتحدة في هذا الميدان خاصة ، وهذا موضوع أساسى بالنسبة لطبيعة المجتمع الدولي الم قبل وكذلك بالنسبة للطريقة التي يعيش بها الناس في الوقت الحاضر كما أنه أمر بالغ التعقيد والدقة ، يعكس تنوع التقاليد ، وقواعد السلوك والمارسات ، والأولويات في بلدان مختلفة وفي أجزاء مختلفة من العالم .

ولعلنا نواجه في ميدان حقوق الإنسان أكثر من أي ميدان آخر من ميدان النشاط الدولي الفجوة بين الإعلانات المثالية والحقائق الفعلية . والمبدأ الأساسي هو أن الكراهة البشرية الفردية تقوم على أساس قيم مقبولة على الصعيد العالمي ، ومن ثم فإن التعدي على حقوق الإنسان ، حيثما يقع ، يمثل شلاً غالباً دولياً مشرعاً . وإن هذا المفهوم الذي يمس سيادة

ومنذ سنوات ، والعلاقة بين نزع السلاح والتنمية موضوع لمناقشة دولية ، وهناك ، نتيجة لذلك ، إهتمام واسع بالطريق بمحادثات طرق عملية ومحددة لتخفيض الميزانيات العسكرية ونقل الموارد البشرية والمادية إلى مناطق التنمية التي هي في مسیس الحاجة إلى هذه الموارد . وواضح أن هناك حاجة إلى دراسة شاملة أخرى لهذه المشكلة ، إذا أردنا إنجاز تقدم أكبر

وقد مر الآن ١٠ سنوات على دراسة أعدتها الأمم المتحدة عن أكثر الأسلحة جميعاً إثارة للرعب ، ألا وهي الأسلحة النووية . وقد شاهدنا في هذه الفترة تطويراً مستمراً ، إن لم نقل معيلاً ، لهذه الأسلحة ، مما أدى إلى ظهور مفاهيم وتطبيقات جديدة في هذا المجال . و يبدو أن الوقت قد حان لأن يقوم المجتمع الدولي من جديد بدراسة وتقييم شاملين لمشاكل الأسلحة النووية في ضوء تطورات الأعوام الأخيرة .

وهناك إقرار تام بالدور الخالص للدول العسكرية الكبرى ومسئوليائهما عن السلم والأمن . فلا مناص من أن يبدأ التقدم نحو نزع السلاح النووي ، في المقام الأول ، من الدول النووية الرئيسية . ومباحثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية هي مباحثات باللغة الأهمية ، وإنني لا ود أن أعرّب ، في هذا المقام ، عن أملـي في أن يحرز قريباً تقدـم حاسم وكـبير في مجال خفض الأعداد المائلة من الأسلحة النووية الموجودة الآن ، وفي السيطرة على الأثر الخطير المؤدي لعدم الاستقرار ، والنـاشـيءـ عن استحداثـ منظـومـاتـ جـديـدةـ منـ الأـسـلـحةـ . ولا رـيبـ أنـ نـجـاحـ هذهـ الـخـادـثـاتـ بـالـغـةـ الـأـهـمـيـةـ أـيـضاـ فيـ إـيجـادـ جـوـ منـ الثـقـةـ الدـولـيـةـ لاـ يـمـكـنـ لـجـهـودـ نـزعـ السـلاحـ أـنـ تـزـدـهـرـ إـلـاـ فـيهـ . ولاـ تـغـيـبـ عنـ بـالـيـ فيـ هـذـاـ الصـدـدـ مـحـادـثـاتـ تـخـفيـضـ التـسـلـحـ وـالـقـوـاتـ المـسـلـحـةـ فيـ أـوـرـوـبـاـ وـالـجـهـودـ الـمـبـذـولـةـ لـإـنشـاءـ مـنـاطـقـ خـالـيـةـ مـنـ الأـسـلـحةـ الـنوـوـيـةـ فـيـ أـقـالـيمـ مـعـيـنةـ .

إن اهتمام الأمم المتحدة ، والمجتمع الدولي ككل ، بهذه القضايا ليس مجرد اهتمام متفرج سلبي . ففي فترة يخرج فيها إلى حيز الوجود شكل جديد لمجتمع عالمي ، تمثله الأمم المتحدة ، يحب لغالبية الدول المتوسطة والصغرى ، للبلدان النامية وغير المنحازة ، أيًّا كانت الجمـوعـاتـ الـتـيـ قدـ نـصـفـهـاـ إـلـيـهـاـ ،ـ المـشـارـكـةـ ،ـ وـبـنـشـاطـ ،ـ فـيـ عـلـاجـ هـذـهـ المـشـكـلةـ الـتـيـ تـهـمـهـمـ جـيـعـاـ بـصـورـةـ

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

الحكومية تعكس مواقف الدول الأعضاء . فعلى الرغم من وجود اتفاقيات والتزمات دولية لصالح حقوق الإنسان ، فإن المسائل التي تعرّض على هذه الهيئات غالباً ما تفترس من جانب الدول المعنية بأنها مسائل من صميم الولاية القضائية المحلية : وبذا يستمر التنازع بين مبادئ السيادة الوطنية التي تؤكّد بصورة فردية وبين الالتزام العام بحماية حقوق الإنسان .

وقد واصلت من جانبي بذل مساعي الحميدية في حالات معينة متعلقة بحقوق الإنسان . ولقد وجدت أنّ جهودي تكون عادة باللغة الفعالية عندما تبذل في ظل السرية ، ولو أني لم أتردد في المصارحة عندما كنتأشعر أن المصارحة ضرورية وتخدم الصالح العام . ييد أنه في معظم الحالات لا يمكن إعلان الكثير ، أو لا يمكن إعلان شيءٍ البته عن جهود معينة دون تهديد فرص نجاحها بالخطر . وإنني لأشعر في الحالات الع urgilla والعااجلة ، في ظل الظروف الدولية الحالية ، أن ما أتخذه من تدابير يجب أن يكون محسوماً بمعيار بالأهمية ألا وهو اختيار أفضل نهج يخدم صالح الأفراد المعينين .

إنَّ الجهود المبذولة حاليًّا في مجالات التعذيب ، وحقوق المرأة ، والأطفال ، والعمال المهاجرين ، والتمييز العنصري تتبع لنا فرضاً لاتخاذ تدابير بتأدة ، وإنني لأتوقع لأنّ أرى المجتمع الدولي يعني على نحو بناء بما للإرهاـب من خطر بالغ على حقوق الإنسان الأساسية . وحتى يكون عمل الأمم المتحدة فعالاً في ميدان حقوق الإنسان ، فإنـا نحتاج من المجتمع الدولي إلى التزام وتعاون فعالـين وإرادة سياسية فعالة . فهـذا وحدـه يمكنـنا الاقـرـاب بثبات من وضع تزاـيد فيه قدرة الأمم المتحدة على تعزيـز وتأمين تطبيق المعايـر العـامة لـحقوق الإنسان وحرـياتـه الأساسية تطبيـقاً عمـليـاً متـسـماً بـمزيدـ منـ العـالمـية .

سادساً

ينبغي أن ينال الوضع الاقتصادي العالمي إهتمام الجمعية العامة هذا العام أكثر من أي وقت مضى . وسبب ذلك ليس قاصراً على محدودية ما أحرز من تقدم خلال ١٨ شهراً من التفاوض المكثف بشأن مسائل مبدئية تمَّ التوصل إلى

الدول الأعضاء والعلاقة بين حقوق الإنسان وواجب الفرد تجاه مجتمعه ، يواجهها بمشكلة بالغة الصعوبة ، هي مشكلة وضع المبادئ موضع التنفيذ وتحقيق توازن فعال بين الاهتمامات الوطنية والدولية .

ولا تستهدف تدابير الأمم المتحدة في هذا الميدان توجيه اهتمامات أو إثارة مناقشات حادة ، وإنما هي تستهدف أساساً إنماء وعي عام في المجتمع الدولي وتشجيع زيادة احترام كرامة الفرد والحريات الأساسية . وأهم وثيقة في هذا الصدد هي الإعلام العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمدته الجمعية العامة في ١٩٤٨ . فما زال هو أساس العمل في هذا الميدان ، وقد أصبحت المبادئ الواردة فيه أكثر إلزامية بصدور العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وبروتوكوله الاختياري .

وعندما حصلت هذه الترتيبات على التصديقـات الـلازمـة ، وأصبحـت نافـذـة في ١٩٧٦ ، فإنـها مـكـنتـ من إـنشـاءـ اللجـنةـ المعـنيةـ بـحقـوقـ الإـنسـانـ ،ـ التيـ اجـتمـعتـ لأـولـ مرـةـ فيـ آذـارـ مـارـسـ منـ هـذـاـ العـامـ .ـ وـتـكـمـنـ أـهـمـيـةـ هـذـهـ اللـجـنةـ فيـ أـنـهـاـ أـولـ أـداـةـ دـولـيـةـ لـاستـعـراضـ التـقـدـمـ وـمـشاـكـلـ الدـوـلـ الـمـلـتـرـمـةـ قـانـونـاـ بـالـعـهـدـ فيـ مـجاـلـ الـحـقـوقـ الـمـدـنـيـةـ وـالـسـيـاسـيـةـ .ـ كـماـ توـفـرـ اللـجـنةـ وـسـيـلـةـ لـاـ نـظـيرـ لهاـ لـبـحـثـ الرـسـائـلـ الـوارـدـةـ منـ أـفـرـادـ يـدـعـونـ فـيـهاـ قـيـامـ دـوـلـ أـطـرـافـ فيـ بـرـوـتـوكـولـ بـاـنـهـاـكـ حقـوقـ الإـنسـانـ .ـ وـتـعـدـ هـذـهـ التـطـورـاتـ خـطـوـاتـ ضـرـورـيـةـ وـهـامـةـ عـلـىـ طـرـيقـ الـجـهـدـ الطـوـلـيـ المتـوـاصلـ الـذـيـ تـبـذـلـهـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ لـتـحـوـيلـ الـأـهـدـافـ وـالـمـبـادـئـ السـاـمـيـةـ لـحقـوقـ الإـنسـانـ إـلـىـ صـكـوكـ القـانـونـ الدـوـلـيـ .ـ وـإـنـيـ لـأـمـلـ أنـ يـصـبـحـ نـظـامـ حـمـاـيـةـ حقـوقـ الإـنسـانـ هـذـاـ .ـ الـقـانـونـ عـلـىـ أـسـاسـ صـكـوكـ دـوـلـيـةـ مـلـزـمـةـ قـانـونـاـ أـقـرـبـ مـاـ يـكـونـ إـلـىـ الـعـالـمـيـةـ .ـ

ومع تزايد الاهتمام الدولي بحقوق الإنسان ، تزايد الشعور بالإحباط وخيبة الرجاء إزاء الإخفاق في حماية وتعزيز حقوق الإنسان في أجزاء مختلفة من العالم . ويجب أن نذكر في هذا الصدد أن الأجهزة الحالية، مثل لجنة حقوق الإنسان، هي أجهزة دولية حكومية ، ولاشك أن الهيئات الدولية

وتشكل قواعد التجارة هيكلًا شائكةً وضعيفاً للغاية . فهي قد وضعت لتكريس عدد من الانحرافات الممكن التجاوز عنها . وحقيقة أن جانباً كبيراً من المعاملات التجارية العالمية يتم الآن خارج إطار هذه القواعد ، وأنه يمكن النظر إلى حد ما إلى الترتيبات الثنائية على أنها وسائل لتوسيع التجارة عندما تستخدم مثلاً بين بلدان ذات نظم اقتصادية مختلفة ، أو عندما تستخدم لتسهيل التكيف مع بعض الأحداث . ولكن يخشى في هذا الصدد أن تتجاوز هذه الاتجاهات بالتجارة العالمية حدود هذه الآثار الحميدة ، إذ أنه لا ينبغي إغفال أن الحماية ، أيًا كان شكلها ، من شأنها أن تتسبب في زيادة المعدل العام للأسعار ، وأن العباء الذي ترفعه هذه الوسائل عن كاهل بلد أو أكثر ، لابد وأن يُلقي على عاتق بلدان أخرى . وإذا تعين تغيير قواعد التجارة للملاءمة الظروف الجديدة ، فينبغي أن يتأنى ذلك من خلال عملية مفاوضة عامة .

وإني لعلى اقتناع أنه لم نواجه بقوة النتائج المحتملة للموقف والاتجاهات التي تظهر الآن على المسرح الاقتصادي العالمي ، فإن احتلالات التقدم نحو قيام النظام الاقتصادي الدولي الجديد سوف يتهدّها خطر جدي

سابعاً

هناك وجه آخر للسياسة الاقتصادية الدولية أمل أن تدرسه الجمعية العامة بكل ما يمكن أن يترتب عليه من آثار . لقد أصبحنا في الأعوام الأخيرة ندرك على نحو متزايد وجود بعض العوامل المحددة التي يحتمل أن تؤثر على استمرار التوسيع الاقتصادي العالمي ، ونحن لانستطيع أن نستبعد من أفقنا إمكانية حدوث حالات عجز ، ربما تكون مؤقتة ومحصورة في أماكن معينة ، ولكن يمكن أن تكون لها آثار خطيرة على عملية التنمية التي تجتاز بالفعل ظروفاً صعبة . ومثل هذه الحالات تعني بالنسبة لعدد كبير من البلدان المعاناة من أمور منها تفاقم مشكلاتها فيما يتعلق بموازين المدفوعات وتأخير عملية نموها . ويستدعي تلافي هذه المخاطر اتخاذ تدابير على مستوى المسؤولية العالمية تكون منظومة الأمم المتحدة على استعداد للاضطلاع به . وهذا من شأنه أن يكون بمثابة بداية متواضعة في فن

اتفاق نظري بشأنها منذ وقت طويل . وإنما لأن ثمة اتجاهات محددة آخذة في الظهور في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية ، إذا نظرنا إليها في أوسع إطار ، وجدنا أنها لا يمكن أن تفضي إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد . وينبغي على الجمعية أن تحلل بعناية أية تغيرات يجري حدوتها في المحيط الاقتصادي العام ، وأن تستخدم نفوذها في محاولة لتحديد هذه الاتجاهات ، والقيام ، ما أمكن ، بوقفها . وردها على أعقابها .

وإذا كانت هناك سمة تميز المحيط الاقتصادي الآن ، فهي تفشي الشك والاختلاط أكثر من أي وقت مضى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . ولا شك أننا نشهد أحدهاً يتعذر اتفاقها مع النسق التقليدي للدورات الاقتصادية كما نشهد خروجاً ملحوظاً على الأساليب السابقة للسلوك الاقتصادي . وهذا يكون باعثاً على القلق بنوع خاص في ميدان الاستثمار الرئيسي في البلدان الصناعية ، وهو الميدان الذي يعتمد عليه جانب كبير من الاحتياطات الطويلة الأجل للاقتصاد العالمي . ومع عدم وجود هذا الحافر الذي تشتد الحاجة إليه ، تظل البطالة قائمة بمعدلات أعلى كثيراً من تلك التي كانت تميز الانتعاش بعد انتكاسات ما بعد الحرب السابقة . وعلى الرغم من أن التضخم ، قد خففت حدته نوعاً ما ، فإنه ما زال مستمراً . وهذا بدوره يتطلب من الحكومات تركيز الاهتمام على المشاكل العاجلة لإدارة الطلب التقصير الأجل ، وذلك على حساب التغيرات المتوسطة الأجل والطويلة الأجل التي يجب إدراجهما في هيكل الاقتصاد العالمي .

إن وجود افتقار عام للثقة قد يؤدي إلى اتخاذ تدابير كان يرى حتى وقت متأخر أنها ضارة إلى حد بعيد بهinkel العلاقات الدولية . وحقيقة أنه لم ينته بعد التوسيع المطرد في التجارة الدولية الذي كان من أدوات التقدم خلال ربع القرن الأخير ، ولكن ثمة دلائل متزايدة على أن إغراء سياسة الحياة التجارية ، الذي لم يفتر تماماً أبداً ، ربما لم يعد يلقي مقاومة بالقوة المرغوبة . ومن أساسيات التجارة الدولية تعرض اتجاهها وتكوينها للتغيرات المستمرة على أن تتكيف المياكل الصناعية مع التغيرات على نحو يجلب ، رغم الاحتكاكات الوقتية ، فوائد لجميع الأطراف المعنية .

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

ال العالمي في الوقت ذاته مصدرًا أساسياً بكميات كافية وعلى أساس جغرافي أوسع . ولهذا يجب القيام على وجه السرعة بتوسيع مجال الاختيارات المحدود الذي تجد جميع البلدان ، باستثناء قلة منها ، أنها مخصوصة فيه الآن . وقد ألحت إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وأوضاعاً ذلك نصب عيني ، أن الوقت قد حان لإيلاء اهتمام جاد للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة بشأن إمكانية إنشاء معهد للطاقة . وفي رأي أن هذا الجهاز ينبغي إنشاؤه في إطار منظومة الأمم المتحدة إذا ما أريد له أن يكون جزءاً من مجهود عام لتعزيز الإنماء .

ثاماً

إنَّ الطريقة التي يجري بها تصريف أعمال الأمم المتحدة لا تؤثر على قدرة المنظمة على العمل النافع فحسب ، بل وعلى موقف الجمهور العام من عملنا . وإذا كان للأمم المتحدة أن تخدم المجتمع الدولي كمحفل للتفاوض من أجل إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية ، فعلن ينبغي علينا النظر في كيفية تعديل تقاليد ومارسات هيئة يغلب عليها إلى الآن طابع المداولة ، بحيث تلائم هذه التقاليد والمارسات الاحتياجات الجديدة . وفي حين أنني أسلم تسليماً كاملاً بأهمية البيانات العامة ، فإنني لا أحتج إلى التأكيد بشدة على فائدة المشاورات غير الرسمية والصريحة في التوصل إلى النتائج العامة للعملية ككل . وقد كانت هناك أثناء الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة علاقات تبشر بظهور ممارسات جديدة للتشاور والتفاوض . وإنني لأعتقد أنه يمكن إنماء هذا الاتجاه بما يعود بنفع كبير

إنَّ إجراءات الأمم المتحدة يسهل نقدها ولكن يصعب تحسينها . وتستخدم أحياناً ، على سبيل الانتقاد ، عبارة «حانوت بضاعته الكلام» وصفاً للأمم المتحدة ، ولكن من المهم أن نذكر أن «حانوت الكلام» هذا غالباً ما يخدم أغراضاً بالغة الأهمية ، خاصة في أوقات الخطر أو الأزمات . كما لا ينبغي أن ننسى أن عملية المداولة التي تضطلع بها المنظمة ، هي منشأ تلك الدرجة التي لا نظير لها من التعاون الاقتصادي الدولي التي تحققت في فترة ما بعد الحرب . بيد أن من الحقيقة أن أساليبنا في العمل تحتاج إلى بحث وتحسين مستمرین .

الإدارة العالمية . وذلك لن يعني بالطبع إقامة سلطات فوق السلطات القومية ، أو إنشاء أجهزة معقدة هائلة للتخطيط الدولي ، وإنما توسيع اختصاصات المراقبة والتربية وتحسين إجراءات التشاور والقيام ، عند الاقتضاء ، بتعزيز البحوث التكنولوجية والإنداء .

ويبدو أن اتخاذ هذه التدابير أشد إلحاحاً في ميداني الغذاء والطاقة .

وقد قامت منظومة الأمم المتحدة ببداية طيبة فيما يتعلق بميدان الغذاء وبعد إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وغيره من الأجهزة التي نص عليها مؤتمر الأغذية العالمي المقود في روما عام ١٩٧٧ من أبرز منجزات المجتمع الدولي في العامين الماضيين . غير أن مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالمياه قد ذكرنا مؤخراً بإحدى العقبات الرئيسية التي تواجه وضع سياسات غذائية مناسبة . ولا سبيل إلى التواني في الجهود اللازمة بذلك لتأمين الموارد الغذائية لسكان يتزايد عددهم ، وتحسين المعايير التغذوية . ويجب مواصلة وتوسيع ما بدأ من تدابير ، ولا بديل في هذا الصدد للالتزامات الطويلة الأجل .

أما في مجال الطاقة ، فمن الضروري تنظيم التعاون الدولي على أساس أوسع كثيراً ، في إطار الجهود المبذولة لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد . ومن شأن ذلك أن يمثل اعتراضاً بالتفاوتات الناشئة عن عوامل جغرافية أو تطورات تاريخية ، وأن يأخذ في الاعتبار النفقات الباهظة التي ينطوي عليها استخدام تكنولوجيات جديدة والبحث عن مصادر جديدة للطاقة . وهناك حاجة واضحة إلى برامج تدريبية كبيرة لتنمية القدرة المحلية في كل بلد ، وتسهيل الحصول على المهارات والخبرات الجديدة . ولعل أكثر ما تشتد الحاجة إليه لخفض تكاليف استخدام مصادر جديدة وتكنولوجيات جديدة ، والحد من حالات التأخير في هذا الشأن ، هو تأمين النشر السريع للمعلومات المتعلقة بذلك المصادر والتكنولوجيات . ولما كنا نعلم الآن صعوبة اختيار النموذجي الخيف فإنه ينبغي علينا إدراك الحاجة الملحة إلى بدء النظر في إقامة نظام طاقي يمكن أن يحمي البشرية من مخاطر جديدة ، ويوفر للاقتصاد

مؤتمرات عادية ، فيقل بذلك أثراً لها . وإن تنظيم مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة سنة الطفل في عام ١٩٧٩ لمثال على وسيلة بديلة لتركيز الانتباه على مشكلة يناسها أن تعالج بهذا الأسلوب . وإنني لا أعتقد أنه ينبغي على الدول الأعضاء دراسة هذه الاعتبارات دراسة وافية قبل تقرير عقد مؤتمرات خاصة مستقبلاً . وفي حالة الدعوة لعقد مؤتمر خاص ، فإنه ينبغي بذل محاولة لإيضاح ما يجب إنجازه في المؤتمر ، على أن تسبق هذه المحاولة عقد المؤتمر .

تسعاً

إنَّ مؤتمر قانون البحار هو أحد أهم الجهود التي بذلتها المجتمع الدولي على الاطلاق وأبعدها أثراً . ومع أنَّ المؤتمر لم يكمل أعماله في دورته السادسة التي اختتمت في ١٥ تموز / يوليه ، إلاَّ أنه كان هناك اتفاق عام على أنَّ المؤتمر قد أحرز تقدماً وعلى أنه قد خفت حدة بعض المسائل التي كانت فيها ماضى تثير خلافاً شديداً . وفي نهاية الدورة قدم نص مرکب وحيد للتفاوض لكي يكون أساساً لاستمرار المفاوضات قبل دورة المؤتمر السابعة وخلالها ، وهي الدورة التي ستعقد في جنيف في آذار / مارس ١٩٧٨ .

إنَّ إمكانية إخفاق المؤتمر في وضع اتفاقية لقانون البحار بعد هذا العمل الطويل الشاق من شأنها أن تسبِّب أخطاراً جسيمة في المستقبل وأن تناول من الثقة بالأمم المتحدة كمحفل للمفاوضات الدولية الهامة .

عاشرآ

لقد كانت الخدمة الدولية عامة والأمانة العامة للأمم المتحدة خاصة هدفاً لكثير من النقد من مصادر داخلية وخارجية . وهذا النقد وإن كان بعضه بناءً . فإنَّ الكثير منه للأسف هدام ولا يقوم على أساس . وبالنظر إلى المعايير العالية التي وضعها الميثاق ، والظروف العملية الشديدة التعقيد التي يتعين في ظلها تطبيق هذه الأهداف ، وكذلك المواقف السياسية المختلفة المتخذة تجاه المنظمة ، فإنَّ ذلك لا يبعد مطلقاً باعثاً على الدهشة ، ولكن من واجبي ، بوصفي المسؤول الإداري الأول للمنظمة ، الإحاطة علمًا بهذه الانتقادات .

ومن أسباب الإزعاج والتكلفة التي تخص بالذكر حجم وثائق الأمم المتحدة . فعلى الرغم من أننا نحاول دائمًا في الأمانة العامة أن نوقف هذا المد ، فإننا عندما نحاول خفض الحجم العام للوثائق ، سرعان ما نكتشف أنَّ كل وثيقة إما أن طول الاستعمال قد أضفى عليها نوعاً من القدسية ، وإما أن وراءها من يعنون بتقاديمها . وإذا ماكنا نريد مدة عملنا بقوه دفع وإعطائه ما يحب من أولويات ، فإنه يتوجب علينا أن نحاول باستمرار خفض فيضان الورق اليومي الذي قد تغرق فيه وثائق هامة حقاً ، أو قد تفقد أثراً لها .

ولا مناص من أن يتغير مع مرور الأعوام دور جميع هيئات واللجان وما تتبعه من إجراءات ، ومن المهم القيام من حين لآخر بتقييم اتجاه تلك التطورات . ومن التطورات الأخيرة ، تطور يتعلق بعمل اللجنتين الثانية والخامسة للجمعية العامة ، اللتين تواجهان بصورة متكررة صعوبات في إنهاء برنامج عملهما الحال في للغاية في الوقت المقرر . وإذاء التزايد المطرد لحجم عمل هاتين اللجنتين ، فإنه يبدو واضحاً أنه لا يمكن تحسين الأمور في هذا الصدد إلاَّ بجهد منسق بين الأمانة العامة والوفود . وللمساعدة في حل هذه المشكلة ، فإني قد أصدرت توجيهاتي بإجراء استعراض داخلي للإجراءات من أجل تيسير تنظيم عمل اللجنة الخامسة . وإن نتائج هذا الاستعراض متاحة لجميع الوفود ، وإنني لأثق أن الوفود ستعاون معاونة تامة في تنفيذ هذه التدابير .

وفيما يتعلق بأساليبنا في العمل ، فإننا قد اكتسبنا في السنوات القليلة الماضية خبرة كافية من مؤتمرات خاصة بشأن البيئة ، والسكان ، وحقوق المرأة ، والأغذية ، والموئل ، والمياه ، وغيرها ، بحيث يمكن ، بفضل هذه الخبرة ، البدء في استعراض واقعي لهذا الشكل بالذات من أشكال التعاون الدولي وعلى الرغم مما لهذه المؤتمرات من نفع أكيد في بعض الظروف ، فإنها تثير ، بالنسبة للأمم المتحدة وبالنسبة للبلدان المضيفة أحياناً ، مشاكل تتعلق بالتنظيم والتكلفة تستدعي الحرص في الاستفادة منها . وجدير بالدراسة ما إذا كانت المهام المحددة لبعض هذه المؤتمرات يمكن إنجازها على نفس المستوى ، أو على مستوى أفضل ، بتكليف أقل ، من جانب أجهزة هيئات الأمم المتحدة ، وما إذا كان انتشار هذه المؤتمرات يجعلها

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

وإنَّ كثيراً من الأوجه الأخرى لإدارة شؤون الموظفين بالأمانة العامة ستظل جديرة بالاهتمام الدائم توخيًّا لتشجيع وتعزيز كفاءة المنظمة وفعاليتها . وفي ظل البير وقراطية الدولة ، أكثر مما هو الحال حتى بالنسبة للبير وقراطية الوطنية ، تكون هناك دائماً حاجة إلى استعراض الأجهزة وتنظيمها وأحكامها . وإنني لأعتزَّ إيلاء هذه المشكلة اهتماماً خاصاً في العام المقبل .

حادي عشر

من المشاكل الدائمة لأية منظمة ، خاصة منظمة معقدة كال الأمم المتحدة ، توفير أساس ثابت ، ولكن مرن ، لإدارة مواردها المحدودة . والإدارة الرئيسية لهذا الغرض هي الميزانية العادلة ، التي يجب أن تتوفر ، من ناحية الموارد الالزامية لتصريف مهام المنظمة ، وأن تراعي على النحو الواجب ، من ناحية أخرى ، الظروف الاقتصادية للأعضاء .

ولوضع إطار لتحديد الأولويات بين أهداف المنظمة الكثيرة وال مختلفة ، تعد الميزانية على أساس البرامج واحتياجاتها من الموارد لتسهيل عملية اتخاذ القرارات المالية إلى أبعد حد ممكن . ويستهدف هذا النهج في آن واحد تهيئة الظروف لإجراء تقييم متكمَّل للمدخلات المالية وما يتصل بها من أهداف ، واستلزم هذا التقييم . وبهذا تكون الميزانية بمثابة أداة لتنفيذ ومراقبة أنشطة الأمم المتحدة ككل .

ولقد حاولت لدى تقديم الميزانية المقترحة لفترة الستين القادمة إقامة توازن معقول بين الاحتياجات الضرورية للمنظمة والأعباء المالية على أعضائها . فالوفاء باحتياجات البرامج القائمة المعتمدة من الجمعية العامة ، فضلاً عن أثر التضخم يضع بالفعل عبئاً على مواردنا المالية . وفي حدود ما يمكن للأمين العام بذلك من تأثير أو إتخاذ من قرارات بشأن ما يجب الاضطلاع به من التزامات مالية ، فقد بذلك جهداً قوياً لإبقاء معدل نمو مصروفات المنظمة في حدود معقولة . ونتيجة لذلك فإن معدل نمو الموارد لفترة الستين القادمة ، مقدراً بالقيمة الحقيقة ، لن يتعدى ٢٪ في المائة ، ولن يغطي إلا أكثر الاحتياجات الجديدة ضرورة . وعلى الرغم من هذا الجهد الرامي إلى التقيد ، فإن ما للتضخم ، ولتضليلات

إن إدارة خدمة مدنية دولية يشير حتماً مشاكل أكبر كثيراً من إدارة الخدمة المدنية للدولة واحدة . في حين أن الميثاق شديد الوضع بشأن الولاء الدولي المطلق للأمانة العامة ، فإن ماحدث في الواقع هو أن ضغوطاً ومصاعب تنشأ حتماً ، في الأمانة العامة ، كما في غيرها من أجهزة المنظمة ، من مشكلة الأمم المتحدة الأساسية ، ومشكلة التوازن بين صالح الوطنية والمصالح الدولية .

ولاني لأعتقد أننا قطعنا شوطاً طويلاً في بناء أمانة عامة ينظر أعضاؤها إلى التزاماتهم المهنية تجاه الأمم المتحدة على النحو الذي ينص عليه الميثاق . وعلى الرغم من تزايد تعقيد وتنوع المهام التي تنهض بها الأمم المتحدة ، فإني على اقتناع من أننا نحافظ أيضاً ، بوجه عام ، على مستوى عال في العمل بالأمانة العامة ، بفضل تفاني الموظفين وإخلاصهم .

إننا نحسن باستمرار التوزيع الجغرافي للوظائف ، الذي يعد ، بلا شك ، مشكلة هامة في فترة تنسع فيها العضوية اتساعاً شديداً السرعة . إننا نجد في اتخاذ خطوات لتحقيق أهداف الميثاق فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين ، وإن كان ينبغي علينا أن نصارح بأن التقدم الذي يحرز بشأن هذا المبدأ الأساسي غالباً ما يصعب تحقيقه .

ولقد قطعنا ، بفضل المشورة والمساعدة القيمتين للجنة الخدمة المدنية الدولية ، شوطاً طويلاً نحو تلبية الحاجة ، التي كان الشعور بها شديداً في الماضي ، إلى إنشاء نظام مكافآت للموظفين ، يضمـن للمنظـمة ، كما هو منصوص في المـيثـاق ، القدرة على تعيـين وثبتـيت موظـفين يرقـون إلى مستـوى المـعايـير المطلـوبة في المـيثـاق ، ويكونـ في الوقت ذاتـه عادـلاً و منصـفاً للمـوظـفين ولـلدولـ الأـعـضـاءـ التي يـتعـينـ عـلـيـهاـ الـوقـاءـ بـتكـالـيفـهـ . وـمـاـ يـجـعـلـ مـنـ هـذـهـ مـشـكـلـةـ وـاحـدـةـ مـنـ أـعـدـ المـشاـكـلـ الـيـةـ تـواـجـهـهاـ الـأـمـانـةـ الـعـامـةـ التـقـلـيـلـاتـ فيـ الـقـيـمـ الـنـسـبـيـةـ لـالـعـمـلـاتـ ، وـالتـضـخمـ ، وـبعـضـ الـعـوـاـمـلـ الـأـخـرـىـ ، مـثـلـ تـوزـعـ المـوـظـفـينـ عـلـىـ أـكـثـرـ مـنـ ٦٠٠ـ مـقـرـ عـلـىـ مـفـرـقةـ فـيـ شـتـيـ أـنـحـاءـ الـعـالـمـ . وـوـاـضـحـ أـنـهـ يـتعـينـ عـلـيـناـ أـنـ نـبـيـ علىـ النـظـامـ دـائـماـ قـيدـ الـاسـتـعـارـضـ . وإنـ إـسـهـامـ بـلـجـنـةـ الـخـدـمـةـ الـمـدـنـيـةـ الـدـولـيـةـ فـيـ هـذـاـ الصـلـدـ إـسـهـامـ بـالـقـيـمـةـ ، يـضـمـنـ تـقـرـيرـ شـروـطـ الـخـدـمـةـ فـيـ الـخـدـمـةـ الـمـدـنـيـةـ الـدـولـيـةـ عـلـىـ أـسـاسـ مـعـاـيـرـ مـوـضـوعـيـةـ تـعـتمـدـ عـلـىـ الـخـبـرـةـ .

الأسلوب المتوقع في الميثاق . وما لا سبيل إلى نكرانه أن في سجلها تفاوتاً سوء في حكمة قراراتها وبعد البصر فيها أوفي احترام الدول الأعضاء لهذه القرارات والتزامها بها ، وأحياناً تثبت المنظمة أنها عاجزة عن العمل في الوقت المناسب حيث مسائل تمس السلام والأمن الدوليين ، وقد تواجه أحياناً صعوبات في التوصل بسرعة إلى حلول متفق عليها وفعالة لمشاكل العالمية الكبرى . ومن جهة أخرى ، يمكن القول بأن قدرة الدول الأعضاء فيها على الاتفاق على معالجة هذه المشاكل على الأقل يمثل خطوة عظيمة إلى الأمام .

إنَّ الكثير من أنشطة الأمم المتحدة ينظر إليه على أنه أمر مسلم به ، ولا ترد الإشارة إليه الآن إلا في أحوال قليلة . وقد لا يكون هذا تطوراً سيئاً ، بيد أنه لا ينبغي أن يحملنا على أن نغيب عن باليانا قيمة الأنشطة المتعددة التي تضطلع بها منظمتنا ، أو الفراغ الخطير في الحياة الدولية الذي يمكن أن ينشأ لأي سبب إذا كان لهذه الأنشطة أن توقف .

فمن المسلم به لدينا الآن أنَّ بوسع جميع حكومات العالم أن تجتمع فعلاً في الأمم المتحدة لمناقشة أي موضوع في العالم تقريباً . ومن المسلم به لدينا كذلك أنه ما أن ينذر نزاع ما بالخطر حتى يجتمع مجلس الأمن ، وهذا في حد ذاته يتبع فترة لالتقط الأنفاس وفرصة للتدارب وإعادة التقييم والاستياضاح .

ونحن نسلم بالجهود التي يبذلها بلا كلل أعضاء مجلس الأمن والكثير من الدول الأعضاء بغية المساعدة في المنازعات الدولية والمشاكل الصعبة الأخرى . ونسلم بأنه يمكن أن تعقد في الأمم المتحدة اجتماعات ، وتجري فيها اتصالات بين ممثلي أطراف النزاع الذين لا يمكن لهم أن يجتمعوا في أي مكان آخر في العالم . ونحن ننظر إلى عمليات صيانة السلم والمساعي الحميدة على أنها من الأمور المسلم بها . ونفترض أن الوكالات الإنسانية للأمم المتحدة ستتوارد في حالات الطوارئ أو عند مسيس الحاجة للعناية بمن تقع بهم نائبة أو باللاجئين . ولقد أصبحنا نألف كل الالففة تلك الفكرة التي لم يسبق لها مثيل والمتمثلة في أن بوسع دول العالم ، بصورة تكاد

أسعار العملات ، ولاستمرار ارتفاع تكاليف مواصلة البرامج القائمة من نتائج تستحيل السيطرة عليها ، لابد من أن تكون له آثار .

وتأثير ، بطبيعة الحال ، الجهد الرامية إلى تقييد الميزانية بتزايد وتتنوع البرامج والأنشطة التي تقررها الهيئات الدولية الحكومية التابعة للمنظمة . ولا ريب أن تنفيذ البرامج والأنشطة تفيضاً فعلاً يعتمد اعتماداً كبيراً على توفير الموارد المالية الضرورية . ولذلك فإنه يجب على الجمعية العامة وغيرها من الهيئات ، أكثر من أي وقت مضى ، أن تدرك تماماً الآثار المالية لجميع أنشطتها ومقرراتها . ومن أبساط الأمثلة على ذلك أن اجتماع بلجنة موفرة لها جميع الخدمات لنصف يوم في المقر يتتكلف حوالي ٧٣٠٠ دولاراً ، وأن الصفحة الواحدة من وثيقة توزع توزيعاً كاماً يتتكلف حوالي ٣٠٠ دولار . ويمكن مساعدة جهودنا الرامية إلى توفير الموارد مساعدة فعالة إذا وضعت هذه الحقائق البسيطة في الحسبان لدى النظر في مسائل من قبيل مدد المؤتمرات والاجتماعات ، والاحتياجات من الوثائق .

ولا أملك إلا أن أشير مجدداً إلى المصاعب المالية التي تنشأ من تأخر سداد الاشتراكات أو حبسها . وعلى الرغم من أن الجهد التي بذلت لإنفاذ وتعزيز الإدارة المالية للمنظمة قد حدثت بدرجة كبيرة من إمكانية نشوء أزمة مالية ، فإن هذا لا يعني أن حلّ قد وجد لمصاعب المنظمة المالية المستمرة . وهناك حاجة إلى تدابير حاسمة من جانب الأعضاء لعلاج هذه الحالة .

ثاني عشر

قلت في تقريري الأخير ، عندما تناولت مشاكل الاتصال بالجماهير عموماً ، أنه لا يمكن لمؤسسة سياسة تمثيلية أن تضطلع بها على نحو فعال مالم يتم فهم أهدافها وأعمالها ومشاكلها على مختلف مستويات المجتمع الذي تعمل المؤسسة لأجله . وأخشى أننا في الأمم المتحدة لم نبلغ هذا المستوى بعد ، فاعتقادي الراسخ هو أن الأمم المتحدة على الرغم من جميع مواطن الضعف فيها وعلى الرغم من إخفاقاتها ، هي مؤسسة لا غنى عنها . وهي بالطبع لا تعمل دائماً بنفس

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

هيئتها وعن دورها الحقيقي . وتدابيرها أميل إلى ردود الفعل منها إلى التوقع ، كما أنها أميل إلى معالجة آثار الأزمات منها إلى التنبؤ بالازمات ووقفها . ونتيجة لهذا ، تبدو مشاكلها أحياناً وكأنها لا يمكن تذليلها ، وتبدو إخفاقاتها وكأنها لاتطاق . غير أنها إذا التفتنا إلى الوراء أمكننا أن ندرك الشوط الذي قطعناه خلال ٣٢ عاماً، وأمكننا إذا نظرنا إلى الأمام وبوحى من هذه التجربة أن ندرك الشوط الذي ينبغي علينا أن نقطعه .

وقد بدأت فترة ولائي الثانية كأمين عام دون أوهام كبيرة ، ولكن بعزم مستمد من تجربة خمسة أعوام صعبة .

وإني لأعلم أن العالم لا يعkenه أن يستغنى عن الأمم المتحدة . وأعلم كذلك أن أوهام العالم حيال الأمم المتحدة كثيرة . والأهم من ذلك أنها ، في يقيني ، قد شرعننا في السير في الطريق الصحيح نحو تحقيق أهداف ذات أهمية حيوية في المستقبل . وإذا كان التقدم بطيناً ، فهذه طبيعة الأشياء ، ولا تثير دهشة كبيرة . ومع ذلك ، فلا ينبغي أن ترهبنا الصعاب إذا توافرت العزيمة والموهبة والتفاني . وإذا كنا نؤمن بأن العالم يمكن أن يصبح بالأعمال البشرية الموجهة توجيهًا حكيمًا عالماً أفضل ، فإن الأمم المتحدة تتيح فرصاً لانظير لها ، وإنني لآمل أن نقتصر هذه الفرص .

تكون بدائية ، أن تناقش مفهوماً ذا آثار بعيدة المدى كمفهوم النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

والحقيقة هي أن منظمتنا قد بلغت مرحلة الكهولة ولم تعد عملاً فنياً أو مشكلة حديثة العهد . وهذه الحقيقة مصدر ارتياح من ناحية ومصدر خطير من ناحية أخرى . فهي تبعث على الارتياح لأن الأمم المتحدة مؤسسة عالمية راسخة ومعترف بها ، كما أنها تهدد بالخطر إذا ما أصبحت المنظمة راضية عن نفسها أو متوقعة في أساليبها ، لا تستجيب للأفكار الجديدة أو على غير صلة بالقضايا الراهنة . وإن لابد لنا من الدأب على توخي اليقظة لحماية هذه المؤسسة من هذه الاتجاهات .

وفجاً تقدم من هذا التقرير ، تسألت عن المركز الحقيقى للأمم المتحدة في الشؤون العالمية . ومن حق جميع الحكومات التي تناصر بإخلاص هذه المنظمة أن تتلقى جواباً جاداً على هذا السؤال : هل الأمم المتحدة هي مجرد مكان اجتماع تناقض فيه القضايا الراهنة مناقشة طويلة ليست حاسمة بالضرورة؟ هل هي مستشفى المجتمع الدولي للحميات ، يوئى إليها بالحالات الخطيرة أملاً في خفض درجة الحرارة أو تحسن الحالة أو في استقرارها على الأقل منعاً لاتساع نطاق المرض؟ هل الأمم المتحدة بوتقة يصنع فيها مجتمع جديد مؤلف من البشرية جموعاً ، وفيها يمكن الوصول إلى حلول للمشاكل الراهنة ووضع خطط عظيمة للمستقبل بالتعاون فيما بين رجال السياسة وحكماء العالم؟

إنَّ الأمم المتحدة تتألف من عناصر من جميع هذه المهام ، ولكنها ماتزال ، إلى حد ما ، منظمة تبحث عن

كورت فالدهايم
الأمين العام

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经营处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕНИЙ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.
